نمو قطاع الاتصالات السعودي بنسبة 25% العام 2009

■ الرياض - واس

□ بلغ عدد المشتركين في خدمات الاتصالات المتنقلة في المملكة العربية السعودية بنهاية العام الماضي (2009) 44.8 مليون مشترك محققاً نمواً بنسبة 25 في المئة مقارنة بالعام 2008، فيما بلغ عدد الخطوط العاملة للهاتف الثابت بنهاية العام 2009 أكثر من 4.1 ملايين خط لتحقق شركات الاتصالات العاملة في المملكة نمواً في إيراداتها من مصادر داخلية وخارجية تصل إلى 67 مليار ريال بنهاية 2009، وذلك على رغم الانخفاض المستمر في أسعار تلك الخدمات.

وأوضحت أحدث إحصاءات للنشرة الإلكترونية الصادرة عن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات التي صدر عددها الثاني يوم أمس الأول (السبت) أن عدد المشتركين بخدمات الشرائح المسبقة الدفع للاتصالات المتنقلة بلغت 86 في المئة لتحقق نسبة انتشار في الخدمة بلغت 175 في المئة مقارنة بالعام 2008.

وقالت، إن نسبة الخطوط السكنية للهاتف الثابت بلغت نحو 3 ملايين خط تمثل 72 في المئة من إجمالي الخطوط العاملة بنسبة انتشار للسكان بحدود 16.3 في المئة في حين تبلغ نسبة الانتشار للمساكن نحو 67 في المئة.

وبشأن إيرادات الشركات العاملة في قطاع الاتصالات أوضحت الهيئة في نشرتها الإلكترونية أن شركات الاتصالات حققت إيرادات إجمالية مباشرة من عملياتها في المملكة تجاوزت 52,5 مليار ريال بنهاية العام 2009، بمتوسط نمو يتجاوز 13 في المئة سنوياً خلال الـ 8 سنوات الماضية (2001 – 2009) تمثل إيرادات خدمات الاتصالات المتنقلة منها 77 في المئة من إجمالي الإيرادات.

وبالإضافة إلى الإيرادات من الخدمات المقدمة في سوق المملكة فقد أدت استثمارات بعض شركات الاتصالات في المملكة في أسواق الدول الأخرى إلى نمو إيرادات القطاع من الاستثمارات الخارجية من صفر العام 2006 إلى 455 مليون ريال في العام 2007 وصولاً إلى ما يقارب 14.5 مليار ريال بنهاية العام 2009 «ليصبح إجمالي إيرادات قطاع الاتصالات من عمليات شركات الاتصالات داخل المملكة وخارجها 67 مليار ريال».

وبشأن خدمات النطاق العريض للإنترنت كشفت النشرة تحقيق نمو في عدد المشتركين بخدمات النطاق العريض من أقل من 35 ألفاً العام 2005، إلى أكثر من 2.75 مليون اشتراك بنهاية العام 2009، بنسبة نمو تعادل 106 في المئة، مقارنة بنهاية العام 2008، في حين تضاعف عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض بنسبة 366 في المئة منذ العام 2007 وحتى نهاية 2009.

وبلغ متوسط النمو السنوي خلال الأعوام الأربعة الماضية (2005– 2009) نحو 156 في المئة سنوياً وهو ماتراه هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات «تحسناً كبيراً وسريعاً في توافر وصلات النطاق العريض بالمملكة» لتصل نسبة انتشار خدمات النطاق العريض بالنسبة إلى السكان إلى نحو 10,7 في المئة، فيما بلغت نسبة انتشار النطاق العريض للمساكن في المملكة نحو 32 في المئة في نهاية العام 2009، بافتراض أن 80 في المئة من التوصيلات السلكية و 25 في المئة من التوصيلات اللاسلكية هي توصيلات منزلية.

بلغ عدد مشتركي خدمات الاتصالات المتنقلة بنهاية العام الماضي 44.8 مليوناً

وبينت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات أن خطوط المشتركين الرقمية (DSL) تمثل 47 في المئة من مجموع الاشتراكات بخدمات النطاق العريض محققة نمواً بنسبة 30 في المئة عن العام 2008 فيما تمثل الخطوط اللاسلكية الثابتة والاتصالات المتنقلة ذات النطاق العريض نحو 51 في المئة تقريباً.

وأكدت أنه على رغم هذا النمو الكبير فإنه لاتزال هناك فرص نموٍ جيدة في مجال نشر خدمات النطاق العريض في المملكة خلال السنوات المقبلة «إذ يتوقع أن تزداد وتيرة النمو مع توسع نطاق المنافسة من قبل مقدمي الخدمة وزيادة الطلب على خدمات الإنترنت وزيادة الوعي باستخداماته وتطبيقاته مثل التعليم الإلكتروني والحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وقيام الشركات المرخصة الجديدة بنشر وتوسيع شبكاتها وإطلاق خدمات جديدة للمستخدمين».

وبشأن خدمات الإنترنت أوضحت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في نشرتها الإلكترونية أن عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة نما من نحو مليون مستخدم العام 2001، إلى نحو 10 ملايين مستخدم بنهاية الربع الرابع من العام 2009، بمتوسط نمو سنوي يقدر بنحو 33 في المئة خلال السنوات الثمان الماضية مقدرة نسبة انتشار الإنترنت بنحو 39 في المئة من السكان.

وعزت أسباب النمو إلى زيادة الوعي بفوائد الإنترنت والنمو في خدمات النطاق العريض والانخفاض في أسعار أجهزة الحاسب وخدمات الاتصالات والإنترنت.

وبشأن أسعار خدمات الإتصالات قالت الهيئة إن تحرير قطاع الاتصالات وفتح سوقه للمنافسة أدى إلى انتشار الخدمات وتعدد خياراتها وتحسن جودتها إضافة إلى انخفاض أسعار تلك الخدمات خلال السنوات الماضية مخالفاً في ذلك ما حصل في أسواق المملكة من ارتفاع في أسعار السلع والخدمات الأخرى خلال السنوات الأخيرة مشيرة إلى «أن تكاليف خدمات الاتصالات شهدت انخفاضاً بنسبة 25.5 في المئة».

وأشارت الهيئة إلى أنه لتلبية الأهمية المتزايدة للنطاق العريض فإنها قامت بإعداد مسودة «استراتيجية النطاق العريض» التي عرفت ماهية النطاق العريض وحددت الأهداف الأساسية للإستراتيجية مع وضع تصور لدور الهيئة ودور مقدمي الخدمات وجميع الجهات المعنية الأخرى إضافة إلى الصعوبات التي تواجه نشر شبكات النطاق العريض وخدماتها وسبل التعامل معها.

كما أطلقت الهيئة مشروعاً لدراسة وتحليل سوق النطاق العريض في المملكة وإجراء المقارنات الدولية بغرض استطلاع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال ومن ثم وضع الخطط والبرامج والمبادرات الهادفة إلى تحفيز انتشاره في جميع أنحاء المملكة.

الأراضي الصناعة في السعودية تنمو بنسبة 67%

توفيق الربيعة

■ الرياض - واس

□ قال مدير عام هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) توفيق الربيعة، إن مساحة مشاريع تطوير المدن الصناعية في المملكة العربية السعودية زادت بنسبة 67 في المئة خلال العامين الماضيين من 42.5 مليون متر إلى 71 مليون متر.

وأبلغ الربيعة الصحافيين أن المساحة الإضافية تعادل ما تم تطويره خلال 40 سنة الماضية، مشيراً إلى أنه تم تأسيس أربع مدن جديدة خلال العام الماضي وهي جدة الثانية، الخرج، عرعر، جيزان، وتوسعة للدمام 2 والمدينة المنورة.

وأكد أن الهيئة تسعى إلى توفير مدن صناعية كبيرة خلال العام 2010، وقال: «بدأنا في مشروع المدينة الصناعية في سدير، كما نخطط حالياً لإنشاء مدن صناعية في الزلفى، الطائف، الباحة، القريات».

وقال: «إن إنجازات الهيئة في مجال تأسيس وتطوير مدن جديدة يعكس اهتمامها بتلبية الطلب المتزايد على الأراضي الصناعية وتعزيز التنمية في جميع مناطق المملكة وسعيها إلى تحقيق الإستراتيجية الوطنية للصناعة والتي تحقق سياسة حكومة خادم الحرمين الشريفين بجعل الصناعة خياراً استراتيجياً لتنويع مصادر الدخل بالمملكة ما سيترتب عليه توفير الفرص الوظيفية والتنمية في جميع مناطق المملكة».

وأضاف «أن مشاريع المدن الصناعية تأتي ضمن سلسلة الإنجازات التي حققتها هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية؛ إذ تم تأسيس مجموعة خدمات ومرافق جديدة باستقطاب القطاع الخاص للإسهام في بناء البنية التحتية بنظام BOT)) من بينها خدمات الاتصال عالية السرعة المعروفة بالمدن الذكية ومشروع التبريد المركزي ومشاريع شبكات المياه ومحطات معالجة الصرف الصحي والصناعي وخدمات الأمن الصناعي ومشاريع المجمعات التجارية ومشاريع المجمعات السكنية، مبيناً أن الهيئة تولت الإنفاق على مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية للمدن الصناعية القائمة.

وقال الربيعة إنه بالتزامن مع أعمال التطوير فقد تم استقبال المستثمرين ودراسة طلبات الأراضي وكان الإقبال متميزاً على الأراضي الصناعية التي وفرتها هيئة المدن الصناعية في جميع مناطق المملكة.

وأكد مدير عام هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية، أن الهيئة تسعى إلى إيجاد مساحات للأنشطة الصناعية في المدن الصناعية وكذا الاستخدامات السكنية والأنشطة التجارية والمعارض التسويقية ومركز الخدمات والمرافق العامة والطرق والمستودعات.

يذكر أن هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية تشرف حالياً على 18 مدينة صناعية قائمة في مختلف مناطق المملكة وهي الرياض 1، 2، جدة 1، 2، الدمام 1، 2، مكة المكرمة، المدينة المنورة، القصيم، الإحساء، عسير، الجوف، تبوك، حائل، ونجران، جيزان، الخرج، عرعر تزيد استثماراتها على 250 مليار ريال ويعمل فيها أكثر من 300 ألف عامل، كما تعد المدن الصناعية البنية التحتية لاستيعاب المشاريع الصناعية التي أسهمت في استيعاب 3000 مشروع صناعي تمثل 60 في المئة من مصانع المملكة العربية السعودية.

بدء أعمال مؤتمر المصارف الإسلامية بصنعاء

■ صنعاء - سبأ

□ بدأت يوم أمس الأول (السبت) في العاصمة اليمنية (صنعاء) أعمال مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية «الواقع وأفاق المستقبل» الذي ينظمه نادي أصحاب الأعمال اليمنيين.

ويهدف المؤتمر الذي يستمر ليومين، تقييم تجربة المصارف الإسلامية اليمنية.

وفي الافتتاح، أكد وزير الصناعة والتجارة، يحي المتوكل، أن «المؤتمر يأتي في وقت تعيش فيه اليمن ظروفاً غير مؤتية تأثراً بالانعكاسات السلبية والواسعة للأزمة المالية العالمية، ليؤكد أن الأمر يتطلب منا جميعاً الحكومة والقطاع خاص أن نتحمل المسئولية والتعاون في إطار الشراكة من أجل التخفيف من حدة تلك الانعكاسات».

وأشار المتوكل، إلى أن الإصلاحات النقدية والمصرفية شكلت مكوناً رئيسياً في منظومة برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري في اليمن منذ العام 1995، منوهاً إلى أنه كان للمصارف الإسلامية اليمنية الدور الكبير في جانب الاستقرار النقدي وتعزيز الدور التنموي والاستثماري والاجتماعي نظراً إلى تميزها كمؤسسات

وزير الصناعة والتجارة اليمني

استثمارية تنمية ذات أهداف اجتماعية.

وقال الوزير: «إن نصيب المصارف الإسلامية اليمنية ارتفع في إجمالي أرصدة القروض والسلفيات لدى المصارف من 39.9 في المئة في العام 2008، إلى 44.5 في المئة في العام 2009، لافتاً إلى أنه على رغم التطورات الإيجابية للمصارف الإسلامية إلا أن الدور التنموي والاستثماري والاجتماعي لهذا القطاع مازال محدوداً أو على الأقل دون المأمول.

من جانبه أكد محافظ البنك المركزي اليمني، أحمد السماوي، أهمية المؤتمر في تقديم مناقشة عميقة للعمل المصرفي الإسلامي وتعميق مفاهيمه وتوسيع دوره، ولاسيما أن اليمن كانت من الدول السبّاقة في إصدار القانون رقم (21) لسنة 1996 بشأن المصارف الإسلامية والتعديلات التي أدخلت عليه ومنها السماح للمصارف التقليدية بفتح فروع لها لتعمل وفق الشريعة الإسلامية.

وأشار محافظ البنك المركزي إلى إن الكثير من الدول الأوروبية تهيئ نفسها لتكون عاصمة للعمل المصرفي الإسلامي، موضحاً أن مركز أبحاث الكونغرس الأميركي أعد بحثاً عن الأعمال المصرفية الإسلامية وصف فيه نظام التمويل الإسلامي بطوق النجاة من الأزمة المالية وأنه أكثر صلابة في مواجهة التراجع الاقتصادي العالمي.

وقال السماوي، إن أصول المصارف الإسلامية في اليمن تحوز على نحو 33 في المئة من إجمالي الأصول للقطاع المصرفي اليمني وتسهم بنحو 44.5 في المئة من إجمالي القروض والتسهيلات المقدمة من القطاع المصرفي ككل ولديها نحو 30 في المئة من إجمالي حقوق الملكية (رأس المال + الاحتياطيات).

تفعيل ضوابط بيع العقارات بالكويت في مصلحة القطاع

■ الكويت - إيلاف

□ قال رئيس مجلس إدارة «المتخصص العقارية»، فرج الخضري، إن حركة الطلب على العقار في الكويت انخفضت خلال الأشهر الثلاثة الماضية وهي الأشهر التي كانت سوق العقار تمني نفسها بتحسن حالها قبل الدخول في أشهر الصيف وارتفاع درجات الحرارة ولكن تأثيرات الأزمة المالية العالمية منعت الكثيرين من التصرف بما جنوه وآثروا الاحتفاظ بالسيولة إلى الآن، بينما آثر الجزء الآخر من المواطنين التريث إلى حين يشعروا بتحسن ملحوظ في الأسعار معللين ذلك بانخفاضها.

فرج الخضري

وأشار الخضري إلى أن تداول العقارات تأثر كثيراً بسلبيات يمارسها أحيانا المحسوبون على العقار مثل تلك التي تمارس من شركات بمخالفه القوانين أحياناً كما هو الحال في الشركات التي تبيع العقارات على الخريطة من دون ترخيص؛ ما اضطر وزارة التجارة السعودية إلى منع الشركات العقارية بالكامل من البيع على الخريطة؛ ما يعمل أيضاً على تقليل حجم التداولات العقارية والتي تسبب فيها بعض الشركات المخالفة، على رغم أن هناك مميزات وفوائد يجنيها المستثمر المشتري والبائع من الشراء على الخريطة تتمثل في رخص أسعار تلك العقارات المعروضة على الخريطة أحيانا وأحيانا يكتسب المشتري خصومات، بالاضافة إلى الاستفادة من نظام الدفعات والذي يسمح بعدم دفع قيمة كامل الأرض كاملة بل يتم على أقساط. ونصح الخضري كل من يفكر في شراء عقار على الخريطة نظراً إلى توافر تلك الميزات السابقة بالقيام ببعض الحسابات بشأن المطور والمشروع قبل اتخاذ قرار الشراء، ومن المهم قياس صدقية المطور من خلال الاطلاع على المشاريع السابقة وكيفية معالجته لهذه المشروعات.

كما يرى الخضري أن معاينة موقع المشروع على أرض الواقع تعطي قيمه مضافة للمشتري من حيث رؤية أرض المشروع على أرض الواقع ومعرفة ما إذا كان البائع قد قدم بيانات صادقة بشأن المشروع أم لا. ونصح الخضري جميع المشترين في القطاع العقاري بقراءة جميع الوثائق، ولاسيما اتفاقية البيع والشراء، التي تتضمن معلومات مهمة عن إثبات الملكية، والقيود على عملية إعادة البيع والشروط الجزائية وغرامات التأخير في البناء.

ويرى الخضري أن الاعتماد على الوعود والسمعة الطيبة والسجل السابق للمطور عند الشراء، بسبب عدم تمكن المشتري من رؤية المنتج النهائي مباشرة هي أكثر العوامل المؤثرة في قرار المشتري بإنجاز العملية من حيث الشراء أو التراجع.

ويرى الخضري ضرورة وضع وتفعيل الضوابط المتعلقة ببيع الوحدات السكنية أو التجارية أو المكتبية أو المدنية أو الصناعية، وذلك بعد الترخيص لها من قبل وزارة التجارة والصناعة، عبر لجنة مشكلة لهذا الشأن، بحيث تتكون اللائحة التنظيمية لبيع الوحدات العقارية على الخريطة من عدد من المواد، ويشكل أطرافها كل من اللائحة، واللجنة المشكلة بوزارة التجارة والصناعة وهي المختصة بالنظر في الطلبات المقدّمة لمزاولة نشاط التطوير العقاري، إضافة إلى وزير التجارة والصناعة وشركة التطوير والوسيط، والمشروع والمحاسب القانوني والوحدة العقارية والمكتب الاستشاري.

مديرو الصناديق الإسلامية يناقشون التحديات

■ الوسط - المحرر الاقتصادي

□ ناشد مدير عام «أماني للاستشارات المالية الإسلامية» التي تتخذ من مركز دبي المالي العالمي مقراً لها، وأحد كبار علماء الشريعة المعروفين على مستوى العالم، محمد بكر، الصناديق الإسلامية الدولية التي يبلغ حجم استثماراتها نحو 35 مليار دولار إلى تبني الأفكار المبتكرة للاستثمار وإلى توسيع أنشطتها في أسواق جديدة.

جاء ذلك خلال إعلان «أماني» إطلاق شراكة عمل يوم (الثلثاء) (2 مارس / آذار الجاري)، بينها وبين «فيلكا للاستشارات» لتنظيم ندوة لمدة يوم واحد بشأن التحديات التي يواجهها قطاع المصرفية الإسلامية وذلك خلال فعالية إعلان جوائز فيلكا السنوية للصناديق الإسلامية التي تعقد في أبريل / نيسان المقبل.

وذكر بكر أن حجم الأصول الإسلامية في الوقت الحاضر يبلغ نحو 35 مليار دولار عبر 555 صندوقاً استثمارياً وفقاً لآخر تقارير «تومسون رويترز»، مشيراً إلى أن أغلب هذه الصناديق موجه إلى قطاع الأسهم والسندات وأن «الجميع يعمل في الاتجاه نفسه».

محمد بكر

تراجع الإيرادات الحكومية الكويتية 21% العام الماضي

■ دبي - سي إن إن

□ أظهرت بيانات حكومية، أمس الأول (السبت)، أن إجمالي الإيرادات التي حققتها الكويت في نحو 11 شهراً انتهت في فبراير / شباط الماضي، بلغ نحو 55.51 مليار دولار، بانخفاض بنحو 21 في المئة عن الفترة نفسها من العام السابق.

وأوضح تقرير مجموعة «الشال» الكويتية أنه استناداً إلى بيانات وزارة المالية فإن الإيرادات أعلى بما نسبته 98.4 في المئة من جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بالكامل والبالغة نحو 27.89 مليار دولار.

لكن التقرير، الذي بثته وكالة الأنباء الكويتية، قال إن إجمالي الإيرادات منخفض بنحو 20.8 في المئة عن مستوى جملة الإيرادات المحصلة خلال الفترة نفسها من السنة المالية الماضية 2008 – 2009 والبالغة نحو 70.06 مليار دولار.